حملة تحسيسية حول المخاطر المتعلقة باستعمال الوسائط الاجتماعية

Campagne de sensibilisation contre les risques liés à l’utilisation de médias sociaux

ماي 2024

خطة العرض التقديمي

- مقدمة
- أنواع الأفعال التي تم رصدها
- بعض أشكال الاحتيال الإلكتروني الأكثر انتشارا في الجزائر
- مختلف الأساليب المنتهجة في ارتكاب هذا النوع من الجرائم
- إرشادات للحماية من عمليات النصب والاحتيال المسجلة

مقدمة

تُعرّف وسائل التواصل الاجتماعي (بالإنجليزية : Social Media) بأنّها التطبيقات والمواقع الإلكترونية التي تُستخدم للتواصل مع الآخرين، ونشر المعلومات عبر شبكة الإنترنت العالمية من خلال أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف المحمولة، أو أيّة أداة اتصال عبر الإنترنت، وهي تشير عمومًا إلى جميع المواقع ومنصات الويب التي تقدم ما يسمى بالوظائف "الاجتماعية" .

فعلى الرغم من ما قد توفره هذه الوسائط من فرص و سهولة تواصل ، يمكن أن تكون أيضًا مجالًا لمختلف التحديات والخلافات، لا سيما فيما يتعلق بالخصوصية والمعلومات الخاطئة والمضايقات السيبرانية وتاثيرها السلبي على المستخدمين... إلخ

عرفت الجرائم السيبرانية في السنوات الأخيرة تزايد بصفة مستمرة لكن في الآونة الأخيرة، تم رصد العديد من عمليات **التصيد الإلكتروني** استهدفت مستخدمي الأنترنيت، عن طريق نشر إعلانات كاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء للتوظيف عن طريق انتحال صفة مختلف الشركات الوطنية، أو عن طريق إغراء الأشخاص بإمكانية ربح جوائز وهدايا قيمة، يكون الهدف من ورائها قرصنة حسابات الجزائريين وسرقة معلوماتهم وبياناتهم الشخصية .

اضافة إلى ظاهرة التصيد الإلكتروني، التي عرفت انتشارا واسعا، تم أيضا تسجيل استفحال ظاهرة النصب والاحتيال والتي خلفت العديد من الضحايا، باستخدام تقنيات **الهندسة الاجتماعية (social engineering)** أو ما يعرف بفن اختراق العقول. هذه التقنية تجعل الضحايا يقومون بعمل ما، أو يصرحون بمعلومات سرية خاصة بهم لصالح المحتال، وهذا بعد كسبه لثقتهم من خلال تواصله معهم عن طريق الهاتف، البريد الإلكتروني أو أي وسيلة للتواصل بغية إتمام عملية الاحتيال.

أنواع الأفعال التي تم رصدها

- النصب أو الإحتيال
- الأفعال الماسة بالحياة الخاصة وإفشاء الأسرار
- الإبتزاز و التنمر
- القذف أو السب
- الإهانة أو التشهير
- عروض التوظيف عن بعد
- الأفعال المخالفة للآداب العامة
- جرائم تتعلق بالشخصيات والبيانات المتصلة بالحياة الخاصة
- المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات

بعض أشكال الاحتيال الإلكتروني الأكثر انتشارا في الجزائر

الصور والأساليب المستعملة على الفضاء الافتراضي من طرف المحتالين للإطاحة بضحاياهم، والتي تم استعمالها مؤخرا في الجزائر، نذكر ما يلي:

- استغلال فترة التخفيضات والترويج لعروض سلع وخدمات مزيفة على وسائط التواصل الاجتماعي.
- العروض الاحتيالية للعمل داخل وخارج الوطن.
- عروض تسهيل الحصول على التأشيرات (visa).
- عروض الحصول على قروض مالية وكذا البيع بالتقسيط.

مختلف الأساليب المنتهجة في إرتكاب هذا النوع من الجرائم

- **تقليد الصفحات والمواقع**

أين يستخدم المحتال هذه التقنية بإنشاء صفحة أو موقع مزيف يشبه لدرجة كبيرة الصفحات أو المواقع الرسمية لخداع الضحية وإيهامه بأنه يتواصل مع أطراف معروفة وموثوقة.

- **تلقي رسائل نصية من أرقام مجهولة أو أجنبية**

هذه التقنية تعرف بتلقي الضحية لرسالة نصية من طرف المحتال، تتضمن عرض عمل براتب مغر أو توهمه بأنه تم اختياره لربح مبلغ مالي معتبر أو سيارة فاخرة، أين يقوم المحتال بالتواصل مع الضحية وتوجيهه للقيام بإجراءات للحصول على الغرض المطلوب ، حيث يقوم باستدراجه لدفع مبالغ مالية صغيرة على عدة مراحل تدفع كضرائب أو إتاوة أو مقابل كل خدمة يقدمها المحتال، حتى لا يتفطن الضحية بأنه يتعرض لعملية احتيال.

مختلف الأساليب المنتهجة في إرتكاب هذا النوع من الجرائم

- **<u>الإحتيال الثلاثي</u>**

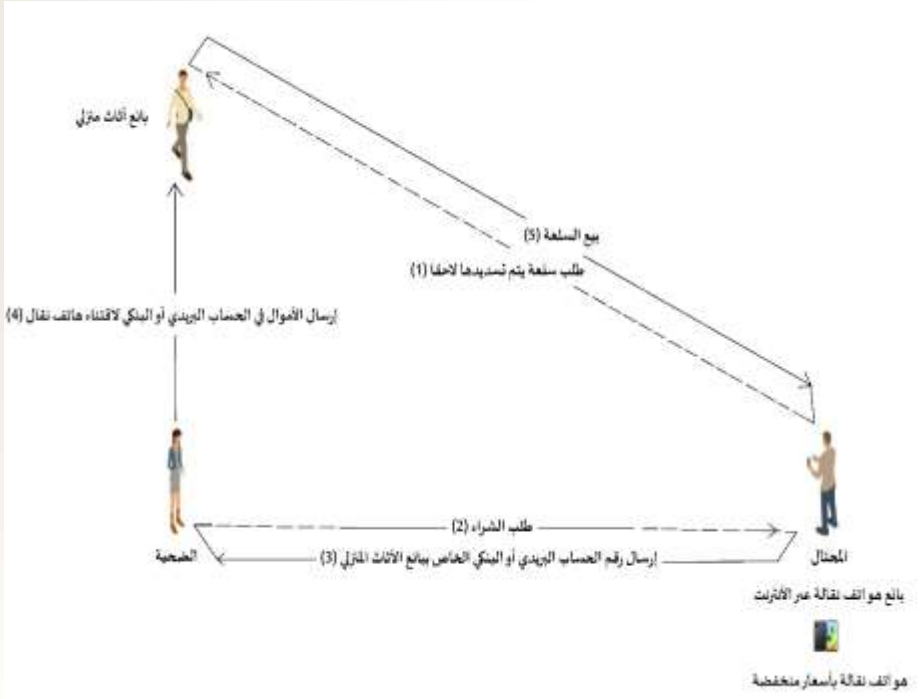

تعتمد هذه الطريقة على ثلاثة (03) أطراف هي : **"البائع المزيف (المحتال)، البائع الحقيقي (الضحية) والمشتري (الضحية)"**، أين يقوم المحتال في بادئ الأمر بشراء سلعة أو خدمة من البائع الحقيقي، ويتفق معه على أن التسديد يتم عبر حساب بنكي أو حساب بريدي جاري، ثم يقوم المحتال في المرحلة الموالية بعرض السلعة أو الخدمة عبر مواقع أو منصات التواصل الاجتماعي، ويتفق مع المشتري (الضحية) على إرسال مبلغ السلعة الوهمية عبر حساب بريدي جاري أو حساب بنكي خاص بالبائع الحقيقي، ثم بعد التأكد من أن المشتري دفع المبلغ المالي المتفق عليه، يقوم المحتال بحظر هذا الأخير عبر جميع منصات التواصل الإجتماعي والانسحاب ليورط البائع الحقيقي.

مختلف الأساليب المنتهجة في إرتكاب هذا النوع من الجرائم

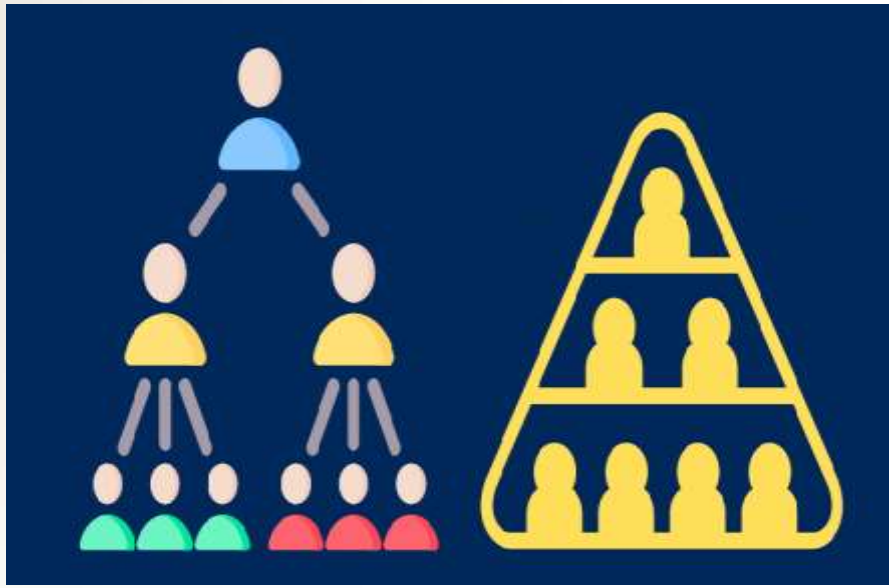

- **- التسويق الشبكي أو الهرمي:** هذه التقنية تعتمد على إنشاء منصات ومواقع مزيفة عبر شبكة الأنترنت، والتي تقدم نفسها على أنها فروع لشركات عالمية معروفة لها مقر متواجد بالجزائر تعمل في مجال الإستثمار أو تسويق السلع، أين توهم الضحايا بالإشتراك أو المساهمة بمبلغ مالي مقابل أرباح مغرية بالعملة الوطنية وحتى العملة الأجنبية والرقمية، في مقابل قيام الضحية بمهمات محددة مسبقا من طرف مسير المنصة، مع إيهامه بزيادة قيمة الأرباح كلما قام بإستقطاب أو تسجيل أشخاص آخرين للإشتراك معه بذات المنصة.

مختلف الأساليب المنتهجة في إرتكاب هذا النوع من الجرائم

- **عروض البيع و الشراء عبر الانترنت**

حيث يتم تقديم سلع للبيع بأثمان مغرية لكي ينساق وراءها المواطنون، بعدها عند الاتفاق على الثمن و السلعة، يقوم احد الطرفين بالنصب على الأخر، سواء البائع بحيث يتلقى الثمن دون أن يرسل السلعة وهذا بعد أن يقوم بالتعديل على وصل الإيصال الخاص بإحدى شركات النقل ويرسله للضحية لكي يوهمه انه ارسل له السلعة، أو العكس بحيث المستهلك يقوم بالتعديل وتزوير وصل البريد الخاص بالبائع و يأخذ السلعة دون دفع الأموال.

إرشادات للحماية من عمليات النصب والإحتيال

- من خلال القضايا التي تمت معالجتها، ثبت أن الحلقة الأضعف والسبب الرئيسي في الوقوع في عمليات نصب واحتيال هو المستخدم الالكتروني من خلال جهله من جهة وطمعه من جهة أخرى لذلك يجب التقيد ببعض الإجراءات الوقائية التالية:
- عدم إعطاء المعلومات الشخصية "الاسم والقب، العنوان الشخصي، رقم بطاقة الائتمان، كلمة السّر لحسابات مواقع التواصل الاجتماعي، كلمة السر المؤقتة أو ما يعرف برمز "OTP"،كلمة السّر للحسابات البنكية..."،
- عدم إرسال أي صور تتضمن وثائقه الشخصية على غرار **"بطاقة التعريف الوطنية، صكوك بريدية أو بنكية، بطاقات الدفع الإلكتروني، جواز السفر، رخصة السياقة"**، لتفادي استعمالها في القيام بأعمال غير قانونية يمكن أن تورطه.
- عدم تسديد أي مبلغ لسلعة قبل استلامها، خاصة لما يتعلق الأمر بعروض بيع مغرية على مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك، انستغرام.....إلخ).)الامر هذا لا يخص عمليات التجارة الالكترونية التي تتم ضمن الأطر القانونية)
- تفضيل الدفع عند استلام السلعة لتجنب الوقوع في الاحتيال، و مكان التسليم يكون في منطقة غير منعزلة حتى لا يتعرض للاعتداء الجسدي و سلب أمواله.
- الحذر من دفع المصاريف المسبقة المشتبهة على غرار "مصاريف جمركية، مصاريف قضائية، مصاريف التأمين..." ، وهذا في إطار التعامل مع بعض الإعلانات الخاصة مثلا بعروض العمل وعروض التأشيرة .....إلخ.

إرشادات للحماية من عمليات النصب والإحتيال

- التحقق من قانونية الشركة أو الهيئة التي يتم التعامل معها على مواقع التواصل الاجتماعي وهذا عن طريق التأكد بكل الطرق المتاحة.
- الحذر ثم الحذر من الرسائل الإلكترونية والعروض التي يغلب عليها طابع الاستعجال.
- تفادي الولوج الى المواقع المشبوهة.
- عدم الاستجابة التلقائية للروابط التي يتلقاها المواطن سواء في البريد الالكتروني، الرسائل القصيرة أو حتى من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والتي تتمحور أغلبها حول جمع معلومات شخصية. أغلب صفحات الاحتيال تستعمل الإعلان الممول (Sponsor) وهذا لاستهداف أكبر عدد من الضحايا.
- تفعيل ميزة المصادقة الثنائية على مواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز أمان الحساب.
- تخصيص البروفايل الخاص بحيث لا يرى البيانات سوى أصدقاء المقربين لحامل الحساب.

إرشادات للحماية من عمليات النصب والإحتيال

- وعدم فتح الروابط الإلكترونية الملغمة، التي تحتوي بداخلها فيروسات جاهزة للتثبيت على الجهاز الإلكتروني، على غرار فيروس التتبع (Key Loggers)، حيث بمجرد فتح الرابط الذي يثبت الفيروس على جهاز الكمبيوتر أو الهاتف الذكي بطريقة آلية دون لفت انتباه المستخدم، يعمل على تتبع والتقاط كل المعلومات التي يتم تسجيلها على لوحة المفاتيح وحتى إمكانية موافاة الطرف الآخر بلقطات شاشة لسطح الكمبيوتر أو الهاتف الذكي، التي تستخدم بعدها من قبل قراصنة للحصول على كلمات السر أو مفاتيح التشفير للحسابات البنكية للضحية، أو حتى معلومات شخصية للمستخدم (صور وفيديوهات) يمكن استعمالها من طرف القراصنة لتهديده ثم ابتزازه.

- التبليغ الفوري عن أية جريمة إلكترونية مهما كان طابعها وذلك من خلال الاتصال بأقرب فرقة من فرق الدرك الوطني أو فرقة من فرق الأمن الوطني.

إرشادات للحماية من عمليات النصب والإحتيال

- في حالة الوقوع ضحية النصب عبر شبكة الأنترنت، يجب على الفور التقرب إلى أقرب مركز أمني متواجد بمقر الإقامة، مرفوق بدعامة رقمية تحتوي على جميع المعلومات التقنية من :**"رسائل إلكترونية، لقطات شاشة، روابط إلكترونية للموقع / الصفحة أو الحساب، أرقام هاتفية، حسابات بريدية أو بنكية"** التي كانت بين الضحية و بين المحتال، بالإضافة إلى كل معلومة من شأنها المساعدة في تحديد هويته.
- التبليغ عن كل حساب أو صفحة تحتال على مستعملي شبكة الأنترنت، عبر الموقع الإلكتروني أو صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية الخاصة بكل من الدرك الوطني (الموقع ppgn.mdn.dz ، الرقم1055) أو الشرطة (الصفحات تحت اسم الشرطة الجزائرية، الموقع algeriepolice.dz ، الرقم 1548، تطبيقة allo chorta)
- تبليغ عن كل منشور احتيالي بالمواقع التواصل الاجتماعي بغية حظره و تفادي وقوع ضحايا آخرين مستقبلا.
- في حالة سرقة المعلومات الشخصية الخاصة ببطاقة الدفع الإلكتروني، يجب على الفور تبليغ المؤسسة المسؤولة عن إصدار البطاقة، من أجل تجميدها وإيقاف الخدمة بها لتفادي خسائر مادية أكثر أو إستعمال غير قانوني لها.

شكرا